

وزارة المالية

قرار رقم ٩٨٨ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية والتجارة الخارجية والصناعة

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والإجراءات

المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الهيكل التنظيمى

واختصاصات العاملين بالوحدة المركزية والوحدات الفرعية للسماح المؤقت ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مصلحة الجمارك ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ وحدة فرعية للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية بكل من جمرك مستودع العاشر من رمضان وجمرك مستودع السادس من أكتوبر وجمرك مستودع سوسدى .

(المادة الثانية)

تلتزم المستودعات المشار إليها بتوفير المبنى والتجهيزات والحاسبات الآلية وخطوط الربط اللازمة لمباشرة هذه الوحدات لاختصاصاتها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر فى ٢١/١٢/٢٠٠٥

وزير المالية

وزير التجارة الخارجية والصناعة

دكتور / يوسف بطرس غالى

مهندس / رشيد محمد رشيد